الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.66

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥١ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد تروي تورينغتون (غيانا) بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.29

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر

(١) انظر القرار ١/٦٠.

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك القرار ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية الشاملة، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢] على كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع،

وإذ تقر بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ تسلم أيضا بأن العولمة التي يحركها إلى حد كبير تحرير الاقتصاد والتطور التكنولوجي تعني ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة يتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن القلق من أن عدد من يعيشون في الفقر يتجاوز ما كان مقدرا في السابق[٣] على الرغم مما أحرز من تقدم ملموس، وأن الأزمة المالية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الراهنتين وأسعار الطاقة التي يتعذر التنبّؤ بها، هي أمور قد تمثل تحديات جمّة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن الاقتصادات المحلية تتداخل في الوقت الراهن مع الاقتصاد العالمي وأن العولمة تؤثر على جميع البلدان بطرق مختلفة، وبأن هناك بلدانا تتوافر لديها، من جهة، فرص للتجارة والاستثمار للقيام بعدة أمور، من بينها محاربة الفقر، لكنها، من جهة أخرى، تواجه قيودا في درجة المرونة المتوافرة لديها لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة التي يعم خيرها الجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدفي توفير العمالة

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) استنادا إلى تقديرات البنك الدولي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ المحسوبة على أساس خط الفقر المنقح.

الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ أنه يجب إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق ورفاه النساء والفتيات، حسبما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٤]،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بحسن الإدارة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والتزامها بإقامة نظم تجارية ومالية متعددة الأطراف تتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز وتستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ بها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء أثر الأزمة المالية الحالية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية، وتشدد على أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بتحقيق أهدافها الإنمائية، ولا سيما الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تقر** التدابير التي اتخذتها الحكومات لمعالجة الأزمة المالية الراهنة وتهيب، في هذا الصدد، بجميع البلدان بأن تدير سياساتها والمتعلقة بالاقتصاد الكلي وسياساتها المالية بطرق تسهم في تحقيق الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - **تسلم أيضا** بأنه يجب تحقيق المزيد من الاتساق فيما بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة والمعونة والشؤون المالية والبيئة والمساواة بين الجنسين، وذلك لدعم الهدف المشترك المتمثل في جعل العولمة تعمل لمصلحة الجميع؛

٥ - **تقر كذلك** بأن الصكوك المالية الجديدة المُعولمة للغاية لا تزال تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تحسين رقابة الأسواق وتنظيمها، وتشدد على أنه من أجل تعزيز مقاومة النظام المالي الدولي، من الضروري إجراء الإصلاحات التي تعزز أطر تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها؛

---

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) A/63/333.

٦ - **تشدد** على أن الاقتصادات توجد في عالم يتحول إلى العولمة يدل فيه ظهور نظم قائمة على قواعد لإقامة علاقات اقتصادية دولية على أن الحيز المخصص للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، أصبح، في الغالب، محكوما بضوابط والتزامات دولية واعتبارات مرتبطة بالسوق العالمية، وأنه يتعين على كل حكومة أن تقيّم مدى إمكانية المقايضة بين فوائد القبول بالقواعد والالتزامات الدولية والقيود التي يفرضها فقدان هامش الحرية الممنوح لوضع السياسات العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الأهداف والغايات الإنمائية في الحسبان، أن تأخذ جميع البلدان في اعتبارها ضرورة تحقيق التوازن المناسب بين هذا الهامش وبين الضوابط والالتزامات الدولية، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد نتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في أكرا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨[٦]؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تلبي احتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات القائمة على السوق ووجود التزام عام بإقامة مجتمعات تسودها العدالة والديمقراطية، هي أيضا أمور أساسية ويعزز كل منها الآخر؛

٨ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن من المهم، بغية ضمان توافر بيئة اقتصادية دولية حيوية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية السائدة في المجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٩ - **تؤكد من جديد كذلك** أن كل بلد هو المسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري رفد الجهود الوطنية ببرامج وتدابير

(٦) انظر TD/442 و Corr.1.

وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص البلدان النامية في التنمية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة الاحترام للسيطرة الوطنية على زمام الأمور وللاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

١٠ - **تؤكد من جديد** التزامها بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارت ووضع المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتؤكد، تحقيقا لتلك الغاية، أهمية الجهود المتواصلة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع ملاحظة أن مسألة تعزيز إعراب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن رأيها ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا تزال محط الاهتمام الشديد، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي في هذا المجال؛

١١ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة دعم الاستثمار في الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٢ - **تشجع** جميع الشركاء في التنمية على المساعدة في تعزيز ودعم السياسات والخطط الصحية والتعليمية الوطنية للبلدان النامية من خلال توفير المساعدة والأموال وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية؛

١٣ - **تهيب** بالحكومات أن تولي التعليم أولوية عليا، بما في ذلك إقامة المؤسسات، ولا سيما مؤسسات التعليم الأساسي والتدريب المهني، وتحسين فرص التحصيل العلمي في المراحل الابتدائية والثانوية والعالية وتحسين جودة التعليم، بخاصة وضع رؤية واضحة لكي تنشئ على المدى الطويل نظام للتعليم العالي يكون شاملا ومتنوعا وحسن التنظيم؛

١٤ - **تهيب** بالبلدان أن تزيد في الإنفاق العام وتشجع المزيد من الاستثمارات الخاصة والمجتمعية لتحقيق الأهداف والغايات المحددة دوليا في مجالات الصحة والتغذية والنظافة الصحية بما يتماشى مع الأهداف العامة المتصلة بالاستفادة من هذه الخدمات بطريقة منصفة، وتحقيق الأهداف الصحية المحددة المتمثلة في خفض وفيات الأطفال ووفيات الأمهات في فترتي الحمل والوضع والحد من انتشار أمراض معنية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛

١٥ - **تهيب** بجميع البلدان أن تعمل على تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة في هذا المجال وأن تستفيد جميع

البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة المنصوص عليها في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٧]؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة أن تعمل جميع البلدان على تسخير المعرفة والتكنولوجيا وتحفيز الإبداع لتحسين قدرتها التنافسية والاستفادة من التجارة والاستثمار، وتشدد في هذا الصدد على أهمية اتخاذ إجراءات ملموسة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لدعم تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية المستدامة، وذلك وفق شروط عادلة وشفافة يتفق عليها الطرفان؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين، تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل يتناول موضوع ''العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة''، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين بندا فرعيا بعنوان ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.